

الباب السادس - النتائج والتوصيات

١-٦ نتائج الدراسة

٢-٦ التوصيات

٦-١ نتائج الدراسة

أ- بعد الدراسة النظرية التي تم القيام بها في البياب الأول والثاني تم استخلاص بعض النتائج الهامة التي يمكنها المساعدة على إنجاح مشروعات إعادة تخطيط المناطق التاريخية والأثرية في المدن المصرية مع نموها المستمر ويمكن تلخيصها في الآتي :

١. يمكن تمييز عنصرين أساسيين في المدن المصرية :الأول هو النواة أو المدينة القديمة ،والثاني هو المدينة الحديثة أو التوسعات العمرانية بعد قلب المدينة. هذا هو الشكل الرئيسي لتركيب الهيكل العمراني للمدن المصرية، وغالباً ما يتشكل الجزء الحديث من المدينة حول قلب جديد ليشكل ما يمكن تسميته بالقلب العصري . وعملياً فإن وجود القلب الجديد وقوته وإغراءاته وإمكاناته يمثل حاذبية لتجار ونشاطات القلب القديم حيث يبدأ في جذب الكثير من هذه الأنشطة لتهاجر من القلب القديم إلى القلب الجديد .
٢. لا يوجد نموذج بعينه يمكن أن نقيس من خلاله نمط الامتداد العمراني للمدينة المصرية فقد تبدأ المدينة دائرية أو حلقيّة ثم تمتد على شكل قطاعات في مرحلة لاحقة خلال عملية نموها العمراني وقد تظهر لها نويات متفرقة تنمو بصورة مستقلة .
٣. وقد لوحظ أن اتجاه النمو العمراني للمدن المصرية في مراحلها الأولى قد تأثر بالعديد من العوامل التي شكلت سمة هذه الاتجاهات كعناصر للجذب العمراني مثل اتجاه الشمال والمحاري المائية ومشروعات الري ومحطات السكك الحديدية والطرق الإقليمية فيما بعد والمناطق الصناعية ووجود الخدمات في العصور الحديثة . كما كان نظام الري الحوضي لفترة طويلة ما قبل بناء السد العالي يشكل محمداً رئيسياً لنمو المدن عمرانياً في مصر حيث كانت المدن تنشأ في مكان مرتفع بعيداً عن النهر تحاشياً لخطر الفيضان ولكن بعد انتهاء عصر الفيضان اتجهت المدن المصرية للنمو في اتجاه النهر بل أصبح النهر بعد أن كان عائقاً للنمو جاذباً له . أما الأراضي الزراعية لم تمثل عائقاً للنمو العمراني في أي مرحلة من مراحل نمو المدن مما يتحتم معه إحاطة المدن بالاستعمالات التي تحمي الأراضي الزراعية من زحف المناطق السكنية عليها.
٤. حتى يومنا هذا فإن أقل اتجاهات النمو العمراني في أي مدينة مصرية هو الاتجاه الذي يوجد به المقابر والجبانات وذلك لنفور الأهالي من هذا الاتجاه . وهناك أيضاً بعض الرواسب التاريخية التي تحكم اتجاهات نمو المدن المصرية مثل المعتقدات الفرعونية ببناء المدن على إحدى ضفتي النهر والمقابر في الضفة الأخرى والتي رسبت في أذهان المصريين لسنين طويلة إلى أن تم إنشاء المعابر والكباري وتم تخطيط مناطق في الضفة الأخرى وإمدادها بالمرافق والخدمات فسهل انتقال العمران إلى الضفة الأخرى فيضمحل تأثير الرواسب التاريخية وتراجع أمام تغلب العامل الاقتصادي.
٥. يؤثر الجانب الاقتصادي المتمثل في الأنشطة الاقتصادية السائدة والقوى العاملة بها بشكل واضح في تطور المدينة المصرية كما تعتبر الأنشطة الاقتصادية ومدى التوسع بها عاملاً رئيسياً في ازدياد حجم المدينة ونموها وتحولها من النمط الريفي إلى الحضري . وقد أدى تركيز الأنشطة الاقتصادية وخاصة الصناعة في المدن المصرية إلى تطورها وتحضرها كماً وكيفاً . فمن الناحية الكمية تسببت الهجرة في ازدياد القوى العاملة بالأنشطة الاقتصادية وازدياد حجم المدن ،ومن الناحية الكيفية فقد أدت إلى تركيز مجموعة من الخدمات والحرف لمواكبة الصناعة وظهرت المدن التي يمكن أن تصنف على أنها مدن خدمية .

٦. الاتجاهين **الوظيفي والاقتصادي** هو أقوى الاتجاهات في التأثير على جذب العمران ونمو المدن حيث تتوفر الأنشطة الاقتصادية وتتوافر فرص العمل أو توافر الأراضي ذات الأسعار المخفضة والتي لا يعوق الامتداد فيها أي عوائق . يلي ذلك **الاتجاه التاريخي** والذي كان عاملاً مؤثراً إلى فترة قريبة نتيجة ترسب معتقدات تتوارثها المدن على مر العصور سواء في موقعها أو في اتجاهات نموها . أما **الاتجاه الاجتماعي** فقد تضائل تأثيره على توجيه الامتدادات العمرانية وأصبح السكن غير مرتبط اجتماعياً وبالتالي النمو العمراني ولكن يمكن الاستفادة من هذا العامل على ديناميات المدينة وذلك بتوجيه حركة الهجرة الداخلية للسكان وذلك بإنشاء مناطق سكنية محدودي الدخل وتخطيطها بصورة مناسبة مع نمط معيشتهم وذلك حتى تتحكم في عدم إنشاء مناطق عشوائية جديدة أو زيادة التكدس السكاني في المناطق التاريخية القديمة بالمدن مع ما يستتبع ذلك من مشاكل عمرانية . أما العامل البصري فقد كان هو آخر العوامل تأثيراً في نمو المدن المصرية واتجاهاته .

٧. التدهور العمراني هو خلل في مكونات المناطق التاريخية المادية يؤدي إلى عدم القدرة على تأدية الوظائف الحيوية الضرورية لسكان هذه المناطق . وقد أمكن التعرف على العوامل المسببة لهذا التدهور وقد وجد أن أكثر العوامل تأثيراً هي العوامل الناتجة من العوامل البشرية ولذلك كان لا بد من دراسة عوامل السيطرة والتحكم في عمران المناطق التاريخية .

٨. بعد دراسة **عوامل السيطرة والتحكم** على المستوى العالمي ومقارنته بما هو موجود في مصر فقد وجدنا غياب الاتجاه التخطيطي بالمدن المصرية وكذلك غياب مستوى التحكم على المستوى الإقليمي والمحلي ووجود تحكم مركزي ضعيف مما أدى إلى انتهاك صريح لأساليب ونظم التحكم الحكومي وعدم جدية التخطيط والتنفيذ . أما من حيث **القوانين والتشريعات** فيها قصور كبير ونقص كبير في تحديد المهام والمسئوليات للجهات المختلفة المشرفة على النمو والتنمية داخل المدن وفي المناطق التاريخية على وجه الخصوص وكذلك وجود سلبية مطلقة في تطبيق هذه القوانين وعدم الالتزام بما لعدم كفاية العقوبات والغرامات المفروضة على مخالفتها ووجود ثغرات كثيرة يمكن الاستفادة منها عند التقاضي ولطول فترة القضايا أما **الهياكل التنظيمية** المصرية ضعيفة جداً بالنسبة لحجم العمران ومشاكله الحالية

٩. استفادة مصر من الموائيق والمعاهدات الدولية **ضعيف جداً** بالرغم مما تمتلكه مصر من آثار وتاريخ على مر العصور من العصر الفرعوني إلى اليوناني إلى الروماني والقبطي والإسلامي والعثماني فهناك تقصير من القائمين على هذا التراث في القيام بدورهم في تسجيله وطلب المساعدات الدولية في حالة عدم القدرة على إنقاذه .

ب- من دراستنا للتجارب العالمية والعربية في مجال إعادة تخطيط المناطق التاريخية فقد وجدنا أن التجارب الناجحة هي التي حققت العناصر التالية :

١. التسجيل الكامل لكل ما تحتويه المناطق التاريخية والأثرية والمدن من آثار ومباني ذات قيمة هي الخطوة الأولى لأي تجربة ناجحة

٢. وجود قانون شامل يحوي أدق التفاصيل يمكن أن ينجح كثير من التجارب حيث أنه لا يعطي الفرصة للتلاعب في الأعمال واختراق القوانين كما أن تحديد القانون لمهام واختصاصات وهيكل الجهات المختلفة المسئولة عن التطوير وإعادة التخطيط دور كبير في التنسيق بين هذه الجهات ونجاح التجارب.
٣. وجود خطط تنفيذية ذات مراحل يساعد على نجاح بعض التجارب وخاصة مع نقص التمويل وقلة الإمكانيات كما كان إعادة استخدام المناطق التي تم تأهيلها ومبدأ استعادة التكلفة واستعادة الأنشطة التجارية القديمة (تجارية وحرفية) حلاً ساعد أيضاً على نقص الإمكانيات المادية. كما كان لتوحيد جهود التمويل للأجهزة العامة والخاصة والجهات المحلية والأجنبية وكذا ترعات السكان حلاً أساسياً عند ضعف الميزانيات وقلة الموارد.
٤. عمل توازن وتكامل في الطابع المعماري بين القديم والحديث في المناطق التاريخية .
٥. اتخاذ السياسات الشاملة في التعامل مع المناطق التاريخية يفيد في إنجاحها .
٦. وجود هيئات مستقلة مسؤولة عن بعض المدن أو المناطق التاريخية ويكون لها كافة السلطات الإدارية والقانونية أدى إلى نجاح بعض التجارب حيث أنه قد ساعد في تأمين التسهيلات الإدارية والقانونية
٧. الاهتمام بالخدمات والمرافق كان السبب في تحسين بعض المدن على ألا يكتفى به فقط .
٨. خلق وعي جماهيري لسكان المناطق التاريخية التي يتم التعامل معها لضمان مشاركتهم فيما يتم من أعمال مع الاهتمام بالتنمية الاجتماعية بالمناطق التي تم إعادة تخطيطها لضمان استمرارية نجاح المشاريع والتجارب .
٩. عمل خلخلة سكانية لهذه المناطق عن طريق إنشاء مناطق سكنية خارج المناطق التاريخية المكدسة بالسكان هو من أسباب نجاح بعض التجارب كالتجربة الباكستانية ولكنه مكلف ويحتاج توفير تمويل لازم لتوفير السكن لهؤلاء السكان . وتحويل بعض الطرق إلى ممرات للمشاة داخل المناطق التاريخية ومنع المرور الآلي فيها يساعد في الحفاظ عليها والتمتع بما تحويه من آثار ومبان ذات قيمة ويحیی الصورة البصرية لهذه المناطق .
١٠. المتابعة للمشاريع بعد تنفيذها كل فترة زمنية بصورة دورية يساعد في الحفاظ على ما تم إنجازه من مشروعات .

ت- بعد الدراسة التفصيلية لبعض المدن المصرية أمكننا استنتاج بعض النتائج وتتلخص في الآتي:

١. كانت للعوامل السياسية سواء القوانين أو القرارات أكبر الأثر على المناطق التاريخية والأثرية بالمدن المصرية فقرارات إنشاء مناطق وتجمعات عمرانية جديدة حول المدن ساعدت على تقليل الكثافة السكانية بها وخاصة وبالتالي تسمح بإنجاح المشروعات الخاصة بتنمية المناطق التاريخية الموجودة بها وإحيائها . وكذلك كان لقرارات مثل إنشاء طرق جديدة أو كباري أثره على المناطق التاريخية بالمدن سواء تلك التي في وسط المدينة كمدينة القاهرة وأثرت عليها سلباً أو الموجودة على أطراف المدن فإن إنشاء الطرق قد ساعد إلى حد كبير في تسهيل الوصول لهذه المناطق وإحيائها وإن كان قد ساعد أيضاً على نمو المدينة في هذا الاتجاه وساعد على إلتحام المناطق الريفية القريبة بالمدينة وانضمت إلى كردون المدينة وبدأت التأثيرات السلبية على هذه المناطق نتيجة هذا الالتحام كما في مدينة الجيزة . أما في مدينة الفيوم والأقصر (البر الغربي) فإن إنشاء الطرق قد ساعد في رواج السياحة نتيجة تسهيل الوصول إلى المناطق الأثرية التي كان يصعب من قبل الوصول إليها . كذلك كان

- للقرارات السياسية أيضاً باعتبار مناطق بعينها مناطق محمية دولياً أثره الكبير حيث لفت نظر الهيئات العالمية بأهمية هذه المناطق للحفاظ عليها وساعدت الدولة كثيراً سواء عن طريق المعونات أو القروض أو حتى الخبرة والتدريب والتخطيط للحفاظ على هذه المناطق .
٢. كان للعوامل البيئية أثره في الحفاظ على المناطق التاريخية خاصة تلك المناطق البعيدة عن عمران المدن وقد رأينا ذلك واضحاً في مدينة الفيوم ومدينة الأقصر (البر الغربي) . أما المناطق التاريخية التي اقتربت من عمران المدينة مثل الجيزة والبر الشرقي من الأقصر فقد بدأت تتأثر سلبياً بعوامل الرشح وارتفاع المياه الجوفية الناتج من سوء الصرف الصحي للمدن مثلها مثل المناطق الواقعة داخل المدينة وإن كانت أقل في المعدلات .
٣. المشروعات والتجارب التي تتم حالياً لتنمية المناطق التاريخية والأثرية لم تضع الاستراتيجيات المقترحة للعمل على مستوى أي مدينة ككل ولا حتى على مستوى منطقة تاريخية بعينها ولكنها تعرضت لمشاكل منطقتة تفصيلية حددت في إطارها السياسات والاستراتيجيات المقترحة - باستثناء المخطط الشامل لمدينة الأقصر - وبهذا خرجت هذه المشروعات والدراسات عن شموليتها . ولكن وجود جهاز إداري مسئول عن منطقة تاريخية محددة له كل السلطات فيها يساعد كثيراً في الحفاظ على هذه المنطقة وتنميتها حيث يوفر الجهد والتعب الضائع في التنسيق وأخذ الموافقات من جهات كثيرة وهو الدور الذي يقوم به حالياً جهاز تخطيط القاهرة الفاطمية .
٤. النمو العمراني للمدينة لم يؤثر دائماً بالسلب على المناطق التاريخية بما فقد أفرز لنا - في بعض الأحيان وخاصة عند ازدهار المدن تجارياً واقتصادياً - كثير من المنشآت والأحياء التي تميز هذه المدن وتعتبر مناطق ومباني تاريخية ذات قيمة وطابع مميز . وإن كان قد أدى إلى تآكل الأرض الزراعية حول المدن نتيجة الامتداد العمراني عليها وارتفاع أسعار الأراضي داخل المدن مما أثر سلبياً على المناطق التاريخية والأثرية بهذه المدن فقد أدى ذلك في بعض الأحيان لأن نخسر كثير من المنشآت ذات الأهمية التراثية وذلك بدمها للتكثيف الرأسي واستغلال الأرض بأفضل الطرق من وجهة النظر الاقتصادية وذلك بالطبع نتيجة لخلل في القوانين والتشريعات المنظمة للعمران وغفلة المسؤولين عن أهمية هذه المباني والمناطق الذي لا يقدر بمال .
٥. هناك بعض المدن المصرية لا يمكن فصلها عن إقليمها الأكبر عند دراستها ومن أمثلتها الأقصر والفيوم حيث تنتشر المناطق الأثرية والتاريخية في النطاق الأكبر وهي لذلك تحتاج لفكر أشمل عند دراستها بغرض التنمية .
٦. يجب قبل التفكير في أي مشروعات تنموية في المناطق التاريخية والأثرية تنمية الوعي الأثري لدى سكان هذه المناطق عن طريق عمل ندوات خاصة للتوعية بأهمية هذه المناطق والمباني والمنشآت والحفاظ عليها والاستفادة من هؤلاء السكان في إنجاز هذه المشروعات وتدريبهم وذلك للوصول إلى أفضل النتائج ولضمان استمرارية المشروع بعد تنفيذه وهو ما حدث في بعض المشروعات التي تمت بالقاهرة التاريخية وإن كان ذلك ما زال على نطاق ضيق .

٦-٢ التوصيات

في نهاية هذه الدراسة لابد من استخلاص بعض التوصيات العامة التي تساعد على الحفاظ والتنمية للمناطق التاريخية والأثرية والاستفادة من ديناميكية ونمو المدن وعدم اعتبارها من السلبيات دائما وسوف نوجز هذه التوصيات في الآتي :

- عمل خريطة أقليمية أثرية لمصر بكل محافظات ومدنها حيث أنه لا تخلو مدينة مصرية - بل وفي بعض الأحيان القرى المصرية- من مناطق أو مباني تاريخية أو أثرية لها أهميتها ويجب التعريف بها فلا يقتصر النشاط السياحي على الأماكن المشهورة بالمدن الكبرى بل يمتد إلى كل مكان بمصر فقد اتضح من الدراسة أننا في مصر ينقصنا الشمولية في تعاملنا مع المناطق التاريخية في البلد ككل وتجاهلنا المناطق التاريخية بالمدن الثانوية واستحوزت المناطق التاريخية والأثرية بالمدن الكبرى وخاصة القاهرة وبعض أحياء الاسكندرية وأخيراً الأقصر باهتمام الباحثين والهيئات البحثية والحكومية مما أدى إلى إهمال دراسة بقية المناطق التاريخية والأثرية بالمدن الأخرى التي لعبت دوراً هاماً في تاريخ مصر القديم والحديث مما يتحتم معه أهمية دراسة هذه المناطق للحفاظ على تراثها العمراني والمعماري وتفعيل دور المحليات في إعداد ذلك . ويكون لها عدة مردودات هامة أهمها تخفيف الزحام السياحي في مواسم بعينها على الأماكن المشهورة وذلك بفتح مجالات السياحة الثقافية لأماكن أخرى وعمل الدعاية المطلوبة لها والتعريف بها على المستوى المحلي والدولي، وكذلك المحافظة على تلك المناطق بالاهتمام بها وترميم ما يحتاج من آثار فيها.
- الخطوة الأولى للحفاظ على المناطق والمباني التاريخية والأثرية هي تسجيل هذه المناطق والمباني تسجيلاً دقيقاً - وذلك يأتي بعد عمل الخريطة الأثرية الإقليمية- والاستفادة من المحليات بمساعدة هيئة الآثار في هذا العمل ليتم حصر شامل لكل المناطق والمباني والتراث العمراني على مستوى الجمهورية كلها ولنعبر ذلك مشروعاً قومياً هاماً للمحافظة على تراثنا الحضاري من الضياع عن طريق إهماله .
- تعميم تحديد جهة بعينها عليها كل المسئولية ولها كل السلطات والاختصاصات وبها ممثلين لكل الجهات والهيئات الحكومية والمحلية في كل منطقة تاريخية أو أثرية يراد تنميتها وهذه الجهة يكون لها حرية التصرف في كل إمكانيات التمويل الخاصة بالمنطقة سواء حكومية أو دولية أو معونات أو تبرعات فكل ذلك يصب فيها . وعلي هذه الجهة تحديد رؤية شاملة لما سوف يتم من إنجاز وعرضه على المسئولين وعمل ندوات شعبية وكذلك تحديد أولويات المشروعات التي سوف يتم تنفيذها وعمل برنامج زمني للتنفيذ يتماشى مع الإمكانيات . والاستفادة من الجهاز الذي تم تأسيسه بالفعل وتقييم عمله لتفادي سلبياته والمحافظة على الإيجابيات الموجودة به وهو جهاز تخطيط القاهرة الفاطمية .

- الاستفادة من الهيئات والمنظمات الدولية عن طريق محاولة التسجيل للمناطق الأثرية والتاريخية المصرية في هذه المنظمات وتعريفهم بها وذلك سوف يتم بعد الانتهاء من تسجيل هذه المناطق لإدراج هذه المناطق ضمن خطط دولية للمساعدة في التمويل والتدريب حيث أن هذه المشروعات تحتاج لدعم مادي كبير لا قبل للدولة القيام به .
- ضرورة إعداد تشريع خاص بالتحكم في عمران المناطق التاريخية والأثرية وذلك لعدم احتواء التشريعات الحالية على مواد وبنود تشير إلى هذا التحكم باستثناء قانون الآثار الذي لم يهتم بالحيط الأثري أو التاريخي إلا فيما يختص بالرجوع إلى هيئة الآثار عند الترخيص بالبناء في الحيط التاريخي أو عند التخطيط العام أو التفصيلي المقترح للمنطقة التاريخية والأثرية.

هناك أيضاً مجموعة من التوصيات الخاصة بالمناطق التاريخية الأربعة التي تم تقسيم المدن المصرية لها ويمكن إيجازها في الآتي :

١. توصيات خاصة بالمدن ذات للمناطق التاريخية المدمجة داخلها والمدن ذات المباني التاريخية والأثرية المبعثرة داخلها

- هاتان المنطقتان لهم طبيعة خاصة لأنهم على صلة وطيدة بالمجتمع ولذا هناك ضرورة لتفعيل دور المجتمع وخلق وعي جماهيري لسكان المناطق التاريخية التي يتم التعامل معها لضمان مشاركتهم فيما يتم من أعمال ولضمان المحافظة على تلك الأعمال والمشروعات حيث أنها ستعود عليهم حتماً بعائد سيشعرون به ويعملون على المحافظة عليه .
- يمكن أن تكون الآثار التاريخية جزءاً هاماً وحيوياً في حياة المجتمع المحلي بدلاً من أن تكون عبئاً يؤدي إلى نضوب الموارد . وفي بعض الأحيان يتم ترميم كثير من الآثار ثم تقف تماماً عمليات الترميم نظراً لعدم توافر الأموال للتكملة أو تكفي بالكاد لتعيين الموظفين للصيانة والحراسة ، ولكن يمكن عن طريق التخطيط والاختيار السليم واستخدام هذه الأبنية التاريخية بأساليب حديثة لإدماجها بالبيئة المحيطة للمجتمع المحلي وإعادة هذه الأصول التاريخية إلى وظيفتها الأصلية باعتبارها جزءاً مكماً للحياة اليومية أو استعمالها في وظيفة مناسبة كالمتاحف أو المعارض أو مراكز لإنتاج بعض المنتجات المحلية المندثرة الغير ضارة بالمباني أو مراكز للتدريب على الإنتاج مما يعود بالفائدة على المجتمع الحيط .
- تفعيل دور القطاع الخاص في مشروعات التنمية للمناطق التاريخية بأي وسيلة تشجيعية تساعد على جذب رؤوس أموال جديدة وتعود عليهم بالاستفادة لزم من يتم تحديده ولكن على أن يكون ذلك تحت إشراف كامل لجهة محددة .

- يجب أن يكون هناك بديل للأسلوب التقليدي في معالجة تدهور الأحياء التاريخية والذي يشمل عادة عزل الأبنية التاريخية بنقل السكان من بيئاتهم المحيطة أو القبول بأسلوب سياسة عدم التدخل الذي يسمح للمشتغلين بالتنمية بتحديد الأولويات على أسس تجارية وفي كلتا الحالتين يضطر المقيمون إلى النزوح من ديارهم إلا أن المنهج الواجب اتباعه يجب أن يشجع على النهوض بالحى دون نزوح سكانه بالتأكيد على ما لهم من مصلحة في النهوض بالحى ومجتمعهم المحلي وذلك بمساعدتهم - مثلاً - على إقامة مشروعات وأعمال قابلة للاستمرار عن طريق توفير القروض الصغيرة لهم .

- مساعدة ملاك وقاطني المساكن على ترميم مساكنهم المتداعية وإعطائهم القروض طويلة الأجل لهذا الغرض وإمدادهم بالمعلومات والرسومات والخامات المطلوبة بأسعار التكلفة . ويمكن في البداية اختيار بعض المنازل لترميمها واعتبارها نماذج يمكن ان يحتذى بها ، وكل ذلك يتم على مراحل تبدأ المرحلة الأولى بالمساكن الملاصقة والقريبة من محيط الأثر او المبني التاريخي ثم الأبعد فالأبعد حتى يتم تنمية المنطقة كلها .

- توجه الدولة ميزانيتها لمواجهة المشكلات الأولوية في المجتمع المحلي مثل الصحة والتعليم ومشروعات المرافق المختلفة والتي لا قبل للسكان بتحمل ميزانيتها .

- يجب النظر إلى هذه المدن نظرة شاملة وعمل مشروعات تنمية اقتصادية واجتماعية وعمرانية عن طريق استغلال الإمكانيات الطبيعية الفريدة التي تتمتع بها تلك المدن ، فمثلاً بالنظر إلى أمثلة المدن التي درسناها في الباب الخامس من هذه الدراسة فمدينة فوة بموقعها على النيل ووجود الجزيرة التي أمامها يمكن استغلاله لعمل رحلات سياحية ذات اليوم الواحد لسكان المدن والقرى القريبة منها وكذلك مدينة رشيد يمكن استغلال موقعها الفريد على النيل قرب المصب ووجود عزبة البرج ومراسي الصيد والقناطر والمناظر الجميلة الفريدة لعمل رحلات سياحية داخلية للصيد والاستمتاع بهذه المناظر أو سياحة عالمية لزيارة المواقع الأثرية بالمدينة وتوفير الخدمات المطلوبة لنجاح هذه الاقتراحات مما يزيد الدخول للسكان ويوفر فرص عمل جديدة ويمكنهم المعاونة في عمليات التنمية بصورة أكثر إيجابية .

٢. توصيات خاصة بالمناطق التاريخية والأثرية الموجودة على حدود المدن أو البعيدة عن العمران

- حل مشكلات هذه المناطق كل على حدى على وجه السرعة سواء كانت تأثيرات بيئية بفعل الزمن أو تأثيرات ناتجة من العوامل البشرية وخاصة في المناطق التاريخية القريبة من الامتداد العمراني (مدينة الجيزة) لتلافي التأثير الضار على المنشآت التاريخية والأثرية وترميمها إذا كانت تحتاج ذلك لتحسين صورتها والحفاظة عليها . وضرورة عمل الاحتياطات لمنع الامتداد العمراني العشوائي على هذه المناطق . وكذلك الأهتمام بالمناطق المحيطة بالآثار وتنظيفها وتحميلها وإزالة

أية تعديلات عليها مع الاهتمام بالإضاءة الكافية للآثار ووضع اللوحات التوضيحية على كل أثر لتبين نبذة عن الإثر واسم منشأه وتاريخ إنشائه وتاريخ ترميمه إذا كان قد تم له ترميم .

- عمل دعاية سياحية داخلية وخارجية للمناطق والمدن الغير واقعة على الخريطة السياحية لمصر وذلك للتقليل من الضغط السياحي على مناطق بعينها (مدينة الأقصر) وفتح المجال لمناطق جديدة (الفيوم - الزقازيق) مما يزيد من الاستثمارات في هذه المناطق .

- توفير المعلومات السياحية والأثرية والثقافية والخرائط للزائرين للمناطق المختلفة وتحسين الطرق للوصول إليها وتوفير وسائل المواصلات ، كذلك إنشاء مراكز للإرشاد السياحي في كل موقع متوفر بما إعداد من المرشدين السياحيين للتعريف بتاريخ المنطقة ومن الممكن وجود متحف تتوافر به المقتنيات الأثرية للمنطقة وكذلك نماذج مقلدة للمناطق السياحية والقطع الأثرية .

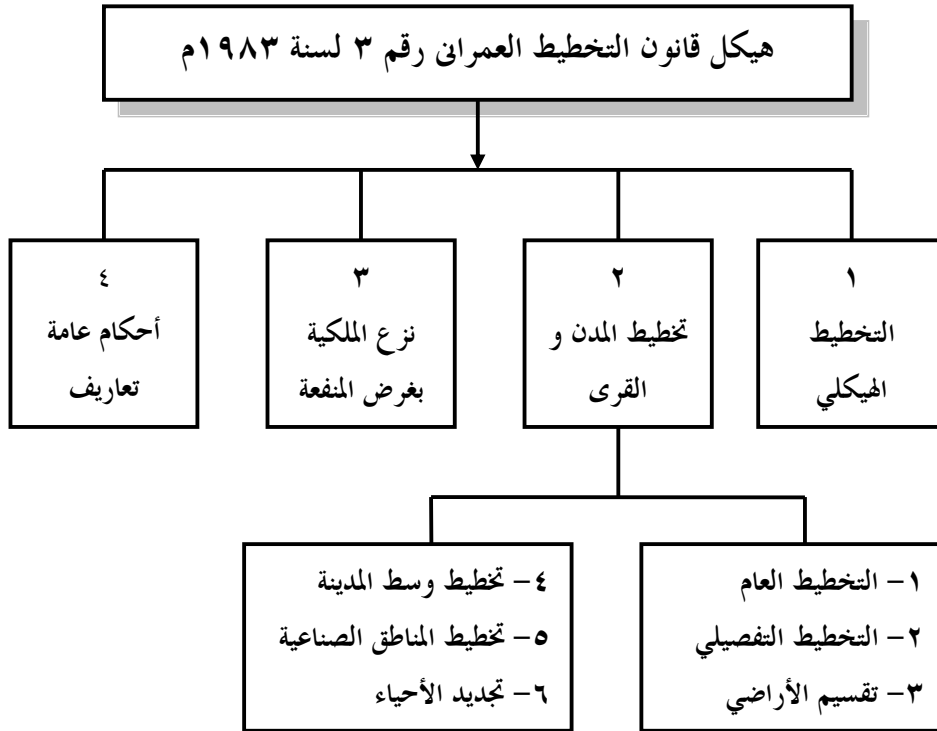
- توفير أماكن لانتظار السيارات والأتوبيسات السياحية بالقرب من كل منطقة وتوفير وسائل نقل غير ملوثة للبيئة للتنقل داخل المواقع إذا استدعى الأمر (البر الغربي بالأقصر) .

- توفير الخدمات للزوار من وسائل للراحة ومطاعم وكافيتريات وأماكن لشراء الهدايا التذكارية والآثار المقلدة المرتبطة بالمكان ودورات المياه النظيفة في كل موقع من المواقع .

التشريعات والاشتراطات التي تتعرض للعمارة بصورة أساسية في مصر

١. قوانين وتشريعات لتنظيم عملية البناء والتخطيط العمراني وتعديلها. (القانون ٣ لسنة ١٩٨٣ م للتخطيط العمراني- القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ م الخاص بتوجيه وتنظيم أعمال البناء ولائحته التنفيذية.) وسوف نتناول هذين القانونين بالتفصيل .

أولاً - القانون ٣ لسنة ١٩٨٣ م للتخطيط العمراني ولائحته التنفيذية :



هيكل قانون التخطيط العمراني رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ م شكل رقم (٢٦)

وقد احتوى القانون ٣ لسنة ١٩٨٣ م للتخطيط العمراني على أربعة أبواب رئيسية تظهر في هيكل القانون

١. التخطيط الهيكلي
٢. تخطيط المدن والقرى ويتضمن : التخطيط العام ، التخطيط التفصيلي ، تقسيم الأراضي ، تخطيط وسط المدينة أو القرية ، تخطيط المناطق لصناعية وتجديد الأحياء
٣. نزع ملكية العقارات بغرض المنفعة العامة
٤. أحكام عامة وتعريف

ويلاحظ أن القانون لم يشمل تخطيط المناطق التاريخية إلا أنه من القوانين التي تعمل على التحكم في العمران في هذه المناطق ولعل قصد واضعوا القانون أنه يشملها في فصول تخطيط وسط المدينة أو تجديد الأحياء إلا أن هذه الفصول لم تحدد أساليب التعامل مع المناطق التاريخية والاشتراطات الواجب الالتزام بها للحفاظ على طابع وتراث هذه المناطق

وأحيائها في المناطق المتاخمة لها وهذا من أوجه القصور المتعددة في هذا القانون وحتى عند تعرضه لتجديد الأحياء المتدهورة فلم يتعرض إلا لسياسي الإزالة والتحسين رغم تنوع سياسات التعامل مع الأحياء من ترميم وحماية وحفاظ إلى إصلاح وتجديد إلى إحلال تدريجي وإرتقاء بجميع جوانب المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية . ولعل الإيجابية في هذا القانون هو إفراده لباب خاص بتزع ملكية العقارات لغرض المنفعة العامة والتي تعد من الضروريات عند إعداد سياسات الحفاظ على المناطق التاريخية ومن أهم عوامل تنفيذ هذه السياسات وخاصة عند توفير التمويل اللازم لترع هذه الملكيات وتواجد الهياكل التنظيمية الفنية والإدارية التي تقوم بتنفيذ هذه السياسات .

ولقد حول القانون للمحليات إعداد المخططات العامة للمدن والمخططات التفصيلية بالاستعانة بالمكاتب الاستشارية أو بمهيئة التخطيط العمراني التابعة لوزارة التعمير إلا أن ذلك يسير ببطء شديد وينعدم تماماً للدراسات الخاصة بالمناطق التاريخية بالمدينة المصرية باستثناء القاهرة مما يؤدي إلى تفاقم مشاكل هذه المناطق ودمار تراثها الحضاري .

ثانياً - القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ م الخاص بتوجيه وتنظيم أعمال البناء ولائحته التنفيذية

لم يفرق هذا القانون بين المناطق التاريخية وغيرها، فلقد تم العمل في إطار هذا القانون على مباني المناطق التاريخية لفترة كبيرة مما كان له أكبر الأثر على ظهور طابع وتشكيل عمراي ومعماري غريب عن المنطقة التاريخية وتشوه بصري ومعماري دخيل على الطابع المميز لهذه المناطق فضلاً عن المخالفات المتعددة سواء كانت للارتفاع أو لمساحات المناور وأطوال أضلاعها والحدود الدنيا للمساحات بالفراغات الداخلية ونسب الفتحات بالمبنى والبروز والأبراج التي حددها القانون ولائحته التنفيذية والتي أدت إلى زيادة البعد عن الطابع التراثي لهذه المناطق وظهور طابع مختلف تماماً عن طابع ونمط البناء التقليدي بهذه المناطق .. وهكذا أدى التطبيق المطلق لهذا القانون إلى تدمير النسيج والطابع المعماري والعمراني المميز لهذه المناطق والتي كان لا بد من وضع اشتراطات خاصة بها نابعة من خصائصها التخطيطية والتصميمية التراثية ومن طابعها وتشكيلها العمراني والمعماري بمواد وأساليب بناء عصرية لتؤكد استمرارية هذه المناطق الحضارية في أداء وظائفها وخدمة سكانها واحتفاظها بخصائصها الموروثة .

٢. القرارات الخاصة بالعمران

- قرارات نائب الحاكم العسكري
- قرارات رئيس الوزراء
- قرارات وزارية وقرارات محافظين
- الشروط البنائية الخاصة بالتقسيم المعتمدة

ب- تشريعات واشتراطات تتعرض للعمران بصورة ثانوية

- | | |
|---------------------------------|-------------------------|
| ١- قوانين الحكم المحلي | ٦- الطيران المدني |
| ٢- العلاقة بين المالك والمستأجر | ٧- الدفاع المدني |
| ٣- حماية الرقعة الزراعية | ٨- الري والأشغال العامة |
| ٤- قانون البيئة | ٩- النقل والطرق |
| ٥- القانون المدني | ١٠- السياحة |

ت- القوانين والتشريعات التي صدرت للحفاظ على الآثار والمناطق الأثرية

١. تطور القوانين والتشريعات الخاصة بالحفاظ على الآثار والمناطق التاريخية في مصر

تكونت أول هيئة لهذا الغرض عام ١٨٨٢م باسم لجنة حفظ الآثار العربية وكان اختصاصها حصر الآثار العربية القديمة ومتابعة صيانتها وترميمها ورفعها وتسجيلها في صور ورسومات . وفي عام ١٩١٢م صدر القانون رقم ٤ ومن أهم بنوده الخاصة بتعريف الأثر : "يعد أثراً كل ما أظهرته وأحدثته الفنون والعلوم والآداب والديانات والأحلاف والصناعات في القطر المصري من عهد الفراعنة وملوك اليونان والرومان في الدولتين الغربية والشرقية والآثار القبطية وما هو مهجور من كنائس وأديرة وحصون وأسوار وبيوت وحمامات الخ...". ومن البنود الهامة في هذا القانون أيضاً ما يشير إلى ملكية الآثار للحكومة وكل أثر في القطر المصري على سطح الأرض أو في باطنها من أملاك الحكومة ما عدا ما استثنى بموجب أحكام هذا القانون . كما نظم هذا القانون عمليات التنقيب عن الآثار وتجارتها . ثم صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٨م الخاص بحماية آثار العصر العربي . من أهم مكوناته تعريفه للآثار : "أنه يعد أثر من آثار العصر العربي كل ثابت أو منقول يرجع إلى المدة المحصورة بين فتح العرب لمصر وبين وفاة محمد علي مما له قيمة فنية أو تاريخية باعتباره مظهراً من مظاهر الحضارة الإسلامية أو الحضارات المختلفة التي قامت على سواحل البحر الأبيض المتوسط وكذلك لها صلة تاريخية بمصر وتسري أحكام هذا القانون أيضاً على الأديرة والكنائس القبطية التي تقام فيها الشعائر الدينية ويرجع عهدها إلى المدة المنحصرة بين أوائل دخول الدين المسيحي إلى مصر وبين وفاة محمد علي ولها قيمة فنية " . كما يطبق القانون جميع أحكام وقرارات القانون العام للآثار الصادر سنة ١٩١٢م ويتضمن حق الحكومة في نزع ملكية المنشآت الأثرية والتي في حيازة الأفراد وعدم جواز هدمها أو ترميمها إلا بتصريح خاص من الحكومة وتحت إشرافها . ثم صدر عام ١٩٥١م قانون لحماية الآثار المصرية القديمة والقبطية والعربية حتى نهاية عصر الخديوي إسماعيل . ويتضمن علاوة على القوانين السابقة حق نزع ملكية الآثار الموجودة في حيازة الغير والاستيلاء عليها ويمنع هدم أو تجديد أو ترميم الآثار الموجودة في حيازة الأفراد إلا بتصريح خاص من الدولة وتحت إشرافها . وتسمح للدولة بمباشرة أعمال الترميم والصيانة لهذه الآثار بنفسها وعلى نفقتها . كما أجاز عدم نزع ملكية الأراضي أو العقارات التي بها أثر أو متاخمة له إلا بعد موافقة الهيئات المختصة .

٢. القانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣م بشأن حماية الآثار

وهو القانون المعمول به حالياً وينص في مواده على الآتي :^١

مادة ١ : هو كل عقار أو منقول أنتجته الحضارات قبل مائة عام أو أكثر وله قيمة أو أهمية أثرية وتاريخية .

مادة ٢ : يجوز لرئيس مجلس الوزراء اعتبار أي عقار أو منقول ذا قيمة تاريخية - علمية أثراً متى كان للدولة مصلحة قومية في حفظه وصيانتته دون التقيد بفترة محددة .

مادة ٣ : اعتبار الأراضي الأثرية ملكاً للدولة بمقتضى قرارات سابقة أو بقرار من رئيس مجلس الوزراء بعد عرضها على وزير الثقافة .

^١ - نص مواد القانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣م - بشأن حماية الآثار .

مادة ٤ : تعتبر مباني أثرية المباني التي اعتبرت كذلك إذا سجلت بمقتضى أوامر سابقة وعلى صاحب أي مبنى أثري الحفاظ عليه من التلف وصيانته حتى يتم تسجيله .

مادة ٥ : هيئة الآثار المصرية هي المسئولة عن كل ما يتعلق بشئون الآثار (مواقع - مناطق - متاحف - مخازن) وإصدار تراخيص للبحث عن الآثار في مواقع معينة ولفترات محددة .

مادة ٢١ : هيئة الآثار المصرية هي الجهة المسئولة عن الموافقة على تغيير تخطيط المدن والأحياء والقرى التي توجد بها آثار ولا يجوز تنفيذ التخطيط المستحدث أو التوسع أو التعديل إلا بموافقتها كتابة مع مراعاة حقوق الارتفاق التي ترتبها الهيئة .

مادة ٢٢ : على الهيئة وضع الشروط التي ترى أنها تكفل إقامة المباني المتاخمة للمواقع الأثرية بحيث لا تطغى على الأثر أو تفسد مظهره وتضمن له حرماً مناسباً مع مراعاة المحيط الأثري والتاريخي والمواصفات التي تضمن حمايته .

لقد ركز هذا القانون على الآثار وما يهمنها فيه هو تحديده بأن الهيئة العامة للآثار هي المنوط بها حصر وتسجيل الآثار الثابتة والمنقولة في سجلاتها وأن تعد الهيئة تسجيلاً للبيانات البيئية والعمرانية والعوامل المؤثرة على كل موقع أثري كما تتولى الحفاظ على المواقع والمناطق الأثرية وحراستها وأن الهيئة هي المسئولة الوحيدة عن أعمال الصيانة والترميم اللازمة لجميع الآثار والمواقع والمناطق الأثرية والمباني التاريخية المسجلة وتحمل وزارة الأوقاف نفقات ترميم المباني والعقارات التي تملكها . ولقد أقر القانون ضرورة الرجوع إلى الهيئة عند طلب الترخيص بالبناء في الأماكن المتاخمة للآثار داخل المناطق المأهولة كما ألزم الجهة المختصة (الحليات والأحياء) أن تضمن الشروط التي ترى أنها تكفل إقامة المبنى على وجه ملائم لا يطغى على الأثر أو يفسد مظهره ويضمن له حرماً مناسباً مع مراعاة المحيط الأثري والتاريخي والمواصفات التي تضمن حمايته .

كما أقر الرجوع للهيئة عند اعتماد مشروعات التخطيط للمناطق التي تقع بها الآثار والمباني التاريخية كما لا يجوز التنفيذ أو التوسع أو التعديل إلا بموافقة الهيئة كتابة على ذلك . وعلى هذا نجد أن القانون لم يحدد الأسس والاشتراطات البنائية التي يجب الالتزام بها عند طلب الترخيص في المنطقة التاريخية كما لم يحدد الأسس التخطيطية التي يجب الالتزام بها عند إعداد مشروعات تخطيط المناطق التاريخية بالإضافة إلى كونه أساساً لم يحدد الأسس الفنية التي يجب الالتزام بها عند الصيانة والترميم للمباني الأثرية ولم يحدد الشروط الخاصة بالمباني المستجدة بالمنطقة التاريخية ولم يأخذ في اعتباره المدن التاريخية والإطارات الإقليمية والقومية ذات الخلفيات التاريخية ولم يعمل على تصنيفها وتسجيلها فلم يتعدى التسجيل الأثر نفسه وهذا يؤدي إلى تدهور البيئة المحيطة بالأثر والتدهور العمراني بالمنطقة . وهذا ناتج من أن معظم التشريعات المصرية تعتمد على وضع إطار عام وخطوط عريضة والابتعاد عن التفصيلات الفنية وأساليب التطبيق والتنفيذ .

٣. القرارات الخاصة بالمناطق التاريخية والأثرية

بالإضافة إلى القوانين السابقة هناك عدة قرارات خاصة بالمناطق الأثرية نذكر منها :

- قرار وزير الثقافة ٩٠/٢٥٠ بتحديد ارتفاعات المباني بالمناطق التاريخية .
- قرار رئيس ٩٠/١٠٥٥ للجنة العليا لمشروعات تجديد أحياء القاهرة التاريخية .

- قرار وزير التعمير ٩٠/٥٠١ تشكيل الجهاز التنفيذي لتحديد أحياء القاهرة الإسلامية .
- أمر رئيس الوزراء ٩٨/١٣٥٢ بتشكيل لجنة لدراسة تطوير القاهرة التاريخية .
- أمر رئيس الوزراء ٩٨/١٣٥٣ لجنة للإشراف على تنفيذ مشروع تطوير القاهرة التاريخية .
- قرار محافظ القاهرة ٩٩/٤٥٧ في شأن المناطق التاريخية بمدينة القاهرة .
- قرار وزير الإسكان ١٩٧٤/٢١٤ في شأن تنظيم البناء بالقاهرة الإسلامية .
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الآثار المصرية طبقاً لأحدث التعديلات .

النظام الإداري والمؤسسي في مصر^٢

يعتبر قطاع البناء والعمران من القطاعات الهامة والأساسية في مصر ، نظراً للتأثير المتبادل بينه وبين القطاعات المختلفة الأخرى (زراعية أو صناعية أو تعليمية أو صحية الخ.....) . ويعتبر تقدم ونجاح الدولة في تنظيم هذا القطاع مؤشراً لرقبتها وحضارتها وارتفاع معدل أدائها في كل مجالات الإدارة بشكل عام والعمرانية بشكل خاص . وتمتلك مصر الأطر الفنية والإدارية بجميع درجاتها ومستوياتها والتي تؤثر في إدارة التنمية العمرانية .

يعد نظام الإدارة بمصر واحداً من أقدم النظم إذ يمكن إرجاعه إلى إنشاء المديرية عام ١٨٨٣م في ظل الاحتلال البريطاني ومع تطور هذا النظام اتخذ تدريجياً شكلاً أقرب إلى الأسلوب الفرنسي في الإدارة المحلية ، والذي يقوم على تنظيم المشرع لاختصاص الهيئات المحلية بقواعد عامة وإخضاع نشاطها لرقابة واسعة المدى من جانب الحكومة المركزية وبالتالي تحقيق قدر من وحدة الأسلوب في إدارة المرافق العامة في جميع الوحدات المحلية على خلاف الأسلوب الإنجليزي الذي يجد من الرقابة ، اكتفاءً برقابة البرلمان والقضاء ويتيح تعدداً لأنماط إدارة الهيئات والمرافق الإقليمية^٣ .

يوجد في أي نظام للإدارة سلطتين رئيسيتين : الأولى هي السلطة العليا المسئولة عن رسم السياسة العامة والتنسيق بين جميع الوحدات أما الثانية هي الإدارة التنفيذية التي تتجمع فيها أنشطة التنمية و أفراد جهاز الخدمة العامة . بل أنه في تركيب السلطة التنفيذية ذاتها توجد إدارة رياضية أكثر اهتماماً برسم السياسة وخاصة السياسة العامة أيضاً للتنسيق بين جميع الوحدات التي تكون التنظيم ، وإدارة تنفيذية معنية بتطبيق تلك السياسات مباشرة في الحياة العامة اليومية^٤ .

وينظم الدستور المصري في فصله الثالث السلطة التنفيذية بجمهورية مصر العربية وذلك على النحو التالي :

الفرع الأول : رئيس الجمهورية

الفرع الثاني : الحكومة

مجلس الوزراء والوزراء

الفرع الثالث : الإدارة المحلية

المحافظات

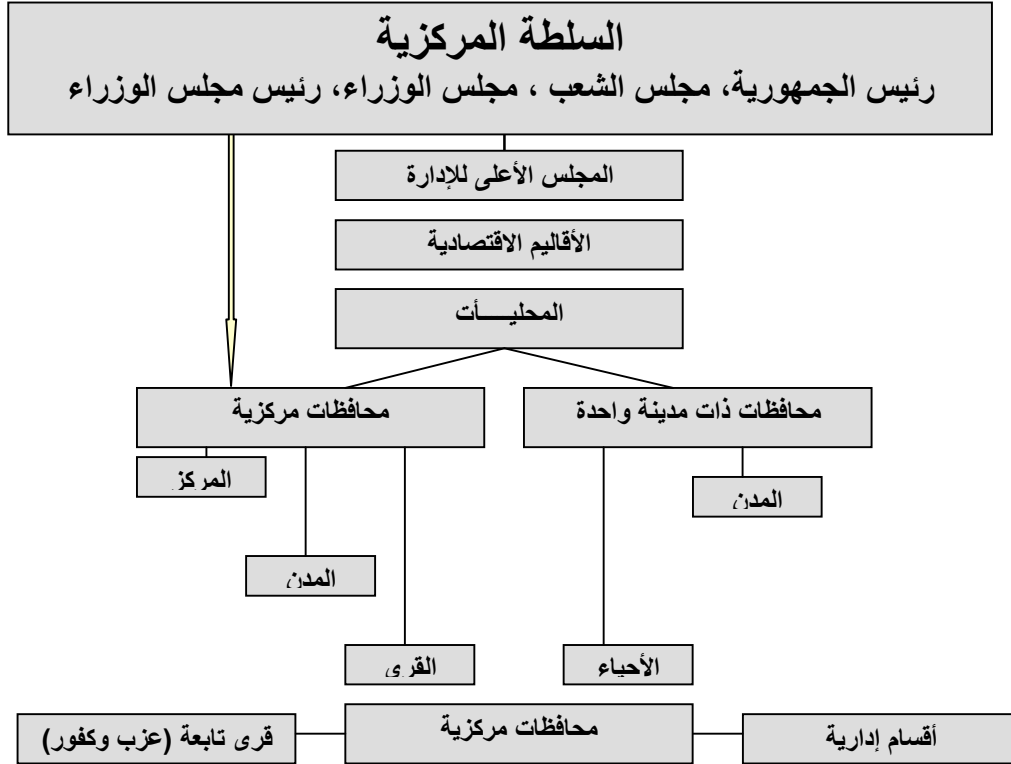
ويمكن أن نبينها بالشكل التالي :

^١ - رأفت عبد العزيز شميس - نظم متابعة تطبيق اشتراطات البناء - رسالة دكتوراة - كلية الهندسة - جامعة الأزهر - ٢٠٠٢م .

^١ - رأفت عبد العزيز شميس - نظم متابعة تطبيق اشتراطات البناء - رسالة دكتوراة - كلية الهندسة - جامعة الأزهر - ٢٠٠٢م .

^٢ - دموك ، ماريشال وآخرون - الإدارة العامة - ترجمة إبراهيم البرلسي - القاهرة - مؤسسة الحلبي ١٩٦١م .

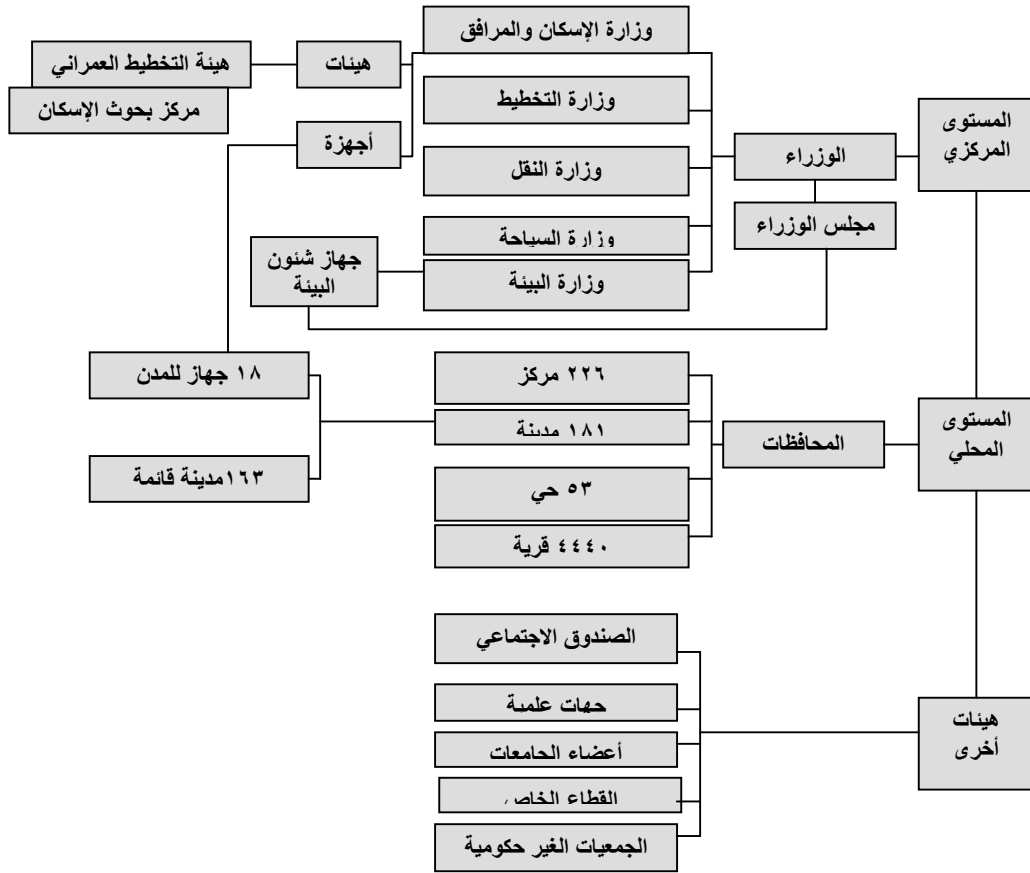
١. مستويات التنظيم للسلطة التنفيذية بجمهورية مصر العربية



مستويات التنظيم للسلطة التنفيذية بجمهورية مصر العربية شكل رقم (٢٧)

- ١- السلطة المركزية (رئيس الجمهورية، مجلس الشعب، مجلس الوزراء، رئيس مجلس الوزراء)
- ٢- المجلس الأعلى للإدارة المحلية
- ٣- الأقاليم الاقتصادية
- ٤- المحليات
 - أ- محافظات ذات مدينة واحدة (المدينة، الأحياء، الأقسام الإدارية).
 - ب- محافظات مركبة (المراكز، المدن، الوحدات المحلية، القرى التابعة، الكفور والعزب).

٢. النظام المؤسسي المشارك في التنمية العمرانية



النظام المؤسسي المشارك في التنمية العمرانية شكل رقم (٢٨)

أ- المستوى المركزي

١. الوزارات المختلفة ومنها : وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية وما يتبعها من هيئات (هيئة التخطيط العمراني، مركز بحوث الإسكان والبناء)، وما يتبعها من أجهزة (١٨ جهاز للمدن الجديدة)، وزارة التخطيط ، وزارة النقل، وزارة السياحة، وزارة البيئة - جهاز شؤون البيئة .
٢. مجلس الوزراء

ب- المستوى المحلي

- المحافظات وما يتبعها من مراكز (٢٢٦ مركز) وما يتبعها من مدن (١٨١ مدينة منها ١٦٣ مدينة قائمة، ١٨ جهاز للمدن الجديدة) وما يتبعها من أحياء (٥٣ حي) وما يتبعها من قرى (٤٤٤٠ قرية).

أ- هيئات أخرى

- مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ، الجهات العلمية ، أعضاء الجامعات ، القطاع الخاص ، الجمعيات غير الحكومية والأهلية.

٣. الجوانب الإدارية والتنظيمية في المشروعات الخاصة بالمناطق التاريخية

أي منطقة تاريخية في أي محافظة تتبع العديد من الجهات كل على حسب اختصاصه ويمكن تحديد هذه الجهات في الآتي :

أ- جهات تابعة للمحافظة

وهذه الجهات تشمل : إدارة التخطيط العمراني بالمحافظة ، إدارة التقسيم ، إدارة التحسين ، إدارة الأملاك، المرافق ، الضرائب العقارية .

ب- هيئات مركزية

وهذه الهيئات تشمل : هيئة التخطيط العمراني ، هيئة الدفاع المدني ، الهيئة المصرية للمساحة ، هيئة الصرف الصحي

ج- بعض الوزارات

وتشمل وزارة الأوقاف ، وزارة الثقافة (المجلس الأعلى للآثار) ، وزارة السياحة.

المراجع

الكتب والمراجع العربية

١. إبراهيم نصحي - مصر في عهد البطالمة - ج.٢- القاهرة - ١٩٧٦م.
٢. ابن الجيعان - التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٨م .
٣. أحمد خالد علام - تخطيط المدن - مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٩٨م .
٤. أسعد بن ممتي - قوانين الدواوين - دار الشروق - ١٩٨٨م
٥. تاريخ الإسكندرية وحضارتها في العصر الإسلامي - مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر - جامعة الإسكندرية.
٦. جمال حمدان - شخصية مصر - الهيئة العامة للكتاب - ١٩٨٠م .
٧. حازم إبراهيم - الارتقاء بالبيئة العمرانية للمدن - مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية ١٩٨٦م .
٨. حسنين أبو زيد - التحولات الحضرية في الهياكل العمرانية - ١٩٨٨م .
٩. الدمشقي - نخبة الدهر في عجائب البر والبحر - مطابع الأهرام - ١٩٨٨م .
١٠. دي.بو.ايميه حولوا - وصف مصر - المدن والأقاليم المصرية - المجلد الثالث - ١٩٦٤م . .
١١. ديموك ، ماريشال وآخرون - الإدارة العامة - ترجمة إبراهيم اليرلسي - القاهرة - مؤسسة الحلبي ١٩٦١م.
١٢. السيد الحسيني - المدينة - دراسة في علم الاجتماع الحضري - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٤م.
١٣. سيد جابر عبد العال - مؤثرات التنمية على تخطيط المدينة الأم ومدن الأقاليم - مركز جابلان للتنمية العمرانية - دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع - ١٩٨٧م .
١٤. صالح لمعي مصطفى - التراث المعماري الإسلامي في مصر - دار النهضة العربية - بيروت - ١٩٨٤م
١٥. صلاح الدين البحيري - محاضرات في تاريخ مصر الإسلامية - مكتبة نهضة الشرق - جامعة القاهرة - ١٩٨٤م.
١٦. صلاح عبد الجابر عيسى - جغرافيا العمران الريفي - دراسة تطبيقية على مركز رشيد - الهيئة العامة للكتاب - ١٩٨٣م.
١٧. عبد الباقي إبراهيم - تأصيل القيم الحضارية في بناء المدينة الإسلامية - مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية - القاهرة ١٩٨٢م .
١٨. عبد المنعم شوقي - مجتمع المدينة - دار النهضة العربية للطباعة والنشر - ١٩٧٨م
١٩. علي ابراهيم حسن نصر - مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي إلى الفتح العثماني - مكتبة النهضة المصرية - ١٩٤٧م.

٢٠. فؤاد فرج - سلسلة المدن المصرية وتطوراتها مع العصور - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٥ م
٢١. فتحي حافظ أحمد الحديدي - دراسات في مدينة القاهرة - منطقة قسمي الجمالية ومنشأة ناصر بين الحاضر والمستقبل - معهد البحوث والدراسات العربية العالية .
٢٢. فتحي مصيلحي - تطور العاصمة المصرية والقاهرة الكبرى - دار المدينة المنورة - الجزء الأول - ١٩٨٨ م.
٢٣. القلقشندي - أبو العباس أحمد - صبح الأعشى في صناعة الإنشا - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ج. ٣ - ١٩٦٢ م.
٢٤. كمال الدين سامح - العمارة الإسلامية في مصر - مطبعة جامعة القاهرة - ١٩٧٠ م .
٢٥. محمد رمزي - القاموس الجغرافي للبلاد المصرية - ج. ٢ - ١٩٨٩ م .
٢٦. محمد عبد الله - تاريخ تخطيط المدن - مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٨١ م
٢٧. محمد عبد الله عنان - مصر الإسلامية وتاريخ الخطط المصرية - القاهرة - ١٩٦٩ م .
٢٨. محمد محمود زيتون - إقليم البحيرة - دار المعارف - ١٩٦٦ م.
٢٩. مصطفى الحشاش - الاجتماع الحضري - مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٨٠ م
٣٠. المقرزي - تقي الدين أحمد بن علي - المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار - الجزء الأول - دار صادر بيروت.
٣١. المقرزي - تقي الدين أحمد بن علي - السلوك في معرفة دول الملوك - ج ١ - ج ٢ - مكتبة الثقافة الجديدة - ١٩٦٥ م .
٣٢. منظمة المدن الإسلامية - موسوعة أسس التصميم المعماري والتخطيط الحضري في العصور الإسلامية - القاهرة - ١٩٩٠ م.
٣٣. موسوعة مصر الحديثة - المجلد العاشر - الآثار - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ٢٠٠٢ م
٣٤. ناريمان درويش - الجغرافيا التاريخية للمنيا - الهيئة المصرية العامة للكتاب بالأسكندرية - ١٩٨٠ م.
٣٥. ياقوت الحموي - شهاب الدين أبو عبد الله - معجم البلدان - لبيزج - ١٩٧٠ م .

الندوات والمؤتمرات

١. أحمد البيك - الحفاظ على التراث الإسلامي بمدينة حلب - أبحاث ندوة التراث الإسلامي .
٢. أسامة أحمد ابراهيم مسعود - بحث عن تفعيل عملية الحفاظ في المناطق ذات القيمة الحضارية مع ذكر خاص لحالة القاهرة الكبرى - كلية الهندسة - جامعة طنطا .
٣. جائزة الأغاخان للعمارة - الدورة السادسة - ١٩٩٣-١٩٩٥، إعادة تعمير حي الحفصية بمدينة تونس .

٤. جلال عبادة نموذج منهجي لتوثيق وتحليل التراث العمراني الإسلامي - بحث مقدم إلى الحلقة الدراسية لمنظمة العواصم والمدن الإسلامية - ١٩٩٦ م .
٥. جمعة مهديد- دراسة عن مدينة الجزائر - المجلس الشعبي لمدينة الجزائر - من أبحاث مؤتمر الحفاظ على التراث - المعهد العربي لإنماء المدن - ١٩٨٠ م.
٦. حسن برقاي - تجربة المستير في الحفاظ على الطابع الإسلامي - مؤتمر الحفاظ على التراث الإسلامي - المعهد العربي لإنماء المدن - ١٩٨٠ م .
٧. شريف كامل - إعادة تأهيل المنطقة التاريخية بالقاهرة - ندوة القاهرة والتراث - جمعية المهندسين المصرية ٩١ م.
٨. صالح لمعي - تدهور التراث المعماري في القاهرة - مؤتمر الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي - ١٩٨٥ م.
٩. العشوائيات أولويات التطوير والبدائل - القاهرة - ١٥ إلى ١٧ مايو ١٩٩٤ م - جمعية الارتقاء بالبيئة العمرانية - مؤسسة فريديش ناومان .
١٠. فاتنة كردي - التراث الثقافي العمراني في حلب القديمة بين العالمية والمحلية ، تجربة إحياء حلب القديمة - المؤتمر
١١. قرارات وتوصيات ندوة (أسس ومعايير تصنيف المباني والمدن التراثية الإسلامية وكيفية الحفاظ عليها) الجمهورية الإسلامية الإيرانية - من ٢١ إلى ٢٣ يونيو ١٩٩٧ .
١٢. محاضرات د. جلال عبادة - دورة تدريبية بمعهد التدريب والدراسات الحضرية - القاهرة ٢٠٠٤ م .
١٣. محسن محمد قاسم - صيانة المباني التاريخية - ندوة القاهرة والتراث - جمعية المهندسين المصرية - ١٩٩١ م .
١٤. مصطفى مدبولي - معهد التدريب والدراسات الحضرية - برنامج ورشة العمل الإقليمية - تخطيط وتنمية مناطق التراث العمراني والمدن التاريخية يونية ٢٠٠٤ م .
١٥. منظمة اليونسكو - اللجنة الدولية للحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي - مبادئ توجيهية لتطبيق اتفاقية حماية التراث العالمي - مارس ١٩٩٩ م
١٦. وزارة التعمير - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - إعداد المخططات الإرشادية للمناطق المتخلقة - ١٩٨٦ م .

المشروعات والتقارير

١. أسعد نديم - مشروع توثيق وترميم وتنمية منطقة بيت السحيمي - حارة الدرب الأصفر بالجمالية - ١٩٩٦ م
٢. آفاق التنمية في محافظة الفيوم - إعداد جامعة القاهرة فرع الفيوم بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء - ١٩٩٨ م.
٣. التخطيط الهيكلي لمدينة رشيد ١٩٩٠-٢٠١٠ - وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - ١٩٩٠ م .
٤. التقرير العام للتعينة العامة والإحصاء - السكان في محافظة الفيوم - ١٩٩٦ م .
٥. الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء - التعداد العام للسكان والإسكان - محافظة الجيزة - ١٩٩٦ م.

٦. دار الوثائق القومية - محكمة فوة الشرعية - سجلات محكمة فوة برشيد - سجل ٤ - مؤرخ بعام ٩٩٤ هجرية.
٧. دراسة التخطيط العام لمدينة الفيوم الجديدة عام ٢٠١٧ م .
٨. مؤسسة الأغاخان للثقافة - مشروع المحافظة والتنمية لحي الدرب الأحمر بالقاهرة - ١٩٩٠ م .
٩. مادة (٢) (٣) (٤) من القرار ٩٣ لسنة ١٩٩٠م بشأن إنشاء الجهاز التنفيذي لتحديد أحياء القاهرة الفاطمية والإسلامية .
١٠. مبارك والعمران - إنجازات في الحاضر وأحلام للمستقبل - مطابع الشروق - ٢٠٠٠ م .
١١. محافظة كفر الشيخ - السياحة في مدينة المساجد فوة - الوحدة المحلية لمركز مدينة فوة - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - ١٩٩٨ م .
١٢. مدن مصر ذات التبادل الحضاري (مدن الدلتا) - التقرير المرحلي الأول - جامعة القاهرة معهد التخطيط الأقليمي والعمراني والمعهد الفرنسي لأبحاث التنمية والتعاون - ١٩٨٨ م.
١٣. مشروع التنمية الشاملة لمدينة الأقصر - وزارة الإسكان والمرافق بالاشتراك مع الأمم المتحدة - ٢٠٠٠ .
١٤. مشروع تخطيط عام لمدينة الجيزة ١٩٨٢ - محافظة الجيزة .
١٥. مشروع تخطيط وتنمية أحد بدائل الامتداد العمراني لمدينة الأقصر - مكتب أ. د. أحمد أمين مختار - ١٩٩٣ م .
١٦. مشروع تنمية القاهرة الفاطمية وشارع المعز والأزهر - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - أكتوبر ٢٠٠٠ م .
١٧. المكتب العربي للتصميمات والاستشارات الهندسية - وزارة الإسكان - مشروع تطوير حي الجمالية - ١٩٨٠ م .
١٨. منظمة اليونيسكو - مشروع رونالد ليوكوك الحفاظ على القاهرة التاريخية - ١٩٨٠ م .
١٩. المنظور البيئي لمدينة الجيزة - محافظة الجيزة - ١٩٩٨ م .
٢٠. نص مواد القانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣ م - بشأن حماية الآثار .
٢١. وزارة التعمير - الجهاز التنفيذي لتحديد أحياء القاهرة الفاطمية والإسلامية - تقرير متابعة الخطة حتى ٩٥/٨/٣١ م .
٢٢. وصف الجمهورية بالمعلومات - مركز المعلومات برئاسة الوزراء - ٢٠٠٢ م .
٢٣. وصف محافظة الجيزة بالمعلومات - بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - يوليو ١٩٩٩ م .

المجلات

١. جريدة الأهرام - مقال - اختيار فوة ضمن منظمة متاحف بلا حدود - ١٧ أغسطس ٢٠٠١ م.
٢. جريدة الأهرام - مقال لرئيس مركز ومدينة فوة - فوة آثار بلا سياج - ١٨ مايو ٢٠٠١ م.

٣. مجلة البناء السعودي - جدة في التاريخ - العدد ٢٥ - أكتوبر، نوفمبر - ١٩٨٥ م .
٤. مجلة البناء السعودي - مقال لسعود الفقيدي - ترميم المباني التراثية في جدة - العدد ٢٥ - أكتوبر، نوفمبر - ١٩٨٥ م .
٥. المجلة الجغرافية - مقال د. هيام عبد الرحمن سليم - مدينة الفسطاط - العدد ١٥ - ١٩٨٣ م .
٦. مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مقال د. محمد مصطفى - حركة البناء والتعمير في عصر الناصر - المجلدان ١٠، ٩ لسنة ١٩٨٨ م .
٧. المجلة العربية للثقافة - مقال د. ضياء عبد الباقي - العمارة العربية والتحويلات الاجتماعية والاقتصادية - العدد ٢٥
٨. المجلة المعمارية - مقال أ. د. يحيى عبد الله - من التراث - العددان ٩، ١٠ - القاهرة ١٩٨٨ م .
٩. المجلة المعمارية - مقال أ. د. على بسيوني - قضية التراث في الحضارة - العدد الثالث - ١٩٨٣ م .
١٠. المجلة المعمارية - مقال لحكيم عفيفي - إعادة استخدام الآثار الإسلامية - العدد ٥ - ١٩٨٤ م .
١١. مجلة جمعية المهندسين - مقال د. سامح العلابي - تصحيح مفهوم العمارة الإسلامية - العدد الثاني - ١٩٨٦ م .
١٢. مجلة عالم البناء - مشروع حي الحفصية - العدد ٣٨ - أكتوبر ١٩٨٣ م .
١٣. مجلة عالم البناء - مقال لممدوح يعقوب - صيانة المباني التاريخية - العدد ٧ - ١٩٨٢ م .
١٤. مجلة مدينة - مقال د. جلال عبادة - رحلة إلى مستقبل المدينة التاريخية - القاهرة - ٢٠٠٠ م .

الرسائل العلمية

١. ابراهيم أحمد رزقانة - الجغرافيا التاريخية لشرق الدلتا - رسالة دكتوراة .
٢. ابراهيم السيد المسلمي - الامتداد العمراني للمدن المتوسطة وتأثير العوامل الإقليمية والاجتماعية على خصائصه - رسالة ماجستير - كلية الهندسة جامعة القاهرة .
٣. أحمد رشدي - تنمية وتجديد المناطق الحضرية - رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ١٩٨٥ م .
٤. أحمد صلاح عبد الحميد - دراسات مقارنة لسياسات وفكر التخطيط العمراني - رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة عين شمس - ١٩٩٥ م .
٥. أسامة مسعود - إحياء المناطق القديمة - رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة الإسكندرية - ١٩٨٥ م .
٦. أمين محمود عبد الله - تطور الوحدات الإدارية في مصر العليا - منذ العهد العربي - رسالة دكتوراة - كلية الآداب - جامعة القاهرة .
٧. أيمن جمال الدين أحمد عبد التواب - الحفاظ والتطوير العمراني - رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة الإسكندرية - ١٩٩٨ م .

٨. أيمن هاشم عبد الرحمن - التشريعات المنظمة للعمارة في مصر - رسالة ماجستير - كلية التخطيط الأقليمي والعمراني - جامعة القاهرة - ١٩٩٦م.
٩. حسن محمود حسن أحمد - إحياء المناطق التاريخية من خلال إعادة توظيفها - رسالة ماجستير - كلية التخطيط العمراني جامعة القاهرة - ١٩٩٧م.
١٠. خالد محمد عزب - الخصائص المعمارية والفنية لمساجد مدينة فوة - أبحاث ندوة عمارة المساجد - كلية العمارة والتخطيط - جامعة الملك سعود - ١٩٩٩م.
١١. رأفت عبد العزيز شمس - نظم متابعة تطبيق اشتراطات البناء - رسالة دكتوراة - كلية الهندسة - جامعة الأزهر - ٢٠٠٢م.
١٢. عابد محمود أحمد جاد - الملامح العريضة للمدن المصرية حتى عام ٢٠٠٠م - رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة الأزهر - ١٩٩٠م.
١٣. عبد العال الشامي - رسالة دكتوراة - مدن الدلتا في العصر العربي - كلية الآداب جامعة القاهرة .
١٤. عبد العال الشامي - رسالة ماجستير - مصر عند الجغرافيين العرب فيما بين القرن الثالث والقرن التاسع الهجري - كلية الآداب - جامعة القاهرة .
١٥. عصام أحمد مصطفى - ديناميكية التغير العمراني بالمناطق السكنية في المدينة المصرية - رسالة دكتوراة - كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة - ١٩٩٥م .
١٦. علا سليمان الحكيم - أقطاب النمو كاستراتيجية للتنمية الإقليمية في مصر - رسالة دكتوراة - كلية الهندسة والتكنولوجيا المطرية - جامعة حلوان - ١٩٩١م .
١٧. علاء يس - العوامل الاجتماعية والاقتصادية بالمناطق ذات الطابع - رسالة دكتوراه - كلية التخطيط العمراني جامعة القاهرة - ١٩٩٢م
١٨. علي بيومي - التطور العمراني والحفاظ على التراث - رسالة ماجستير - كلية الهندسة جامعة القاهرة - ١٩٨٦م.
١٩. عمر الفاروق السيد رجب - جغرافيا السكن في محافظة كفر الشيخ - رسالة دكتوراة - كلية الآداب - جامعة القاهرة - ١٩٧٦م .
٢٠. لؤي محمد أبو خشبة - إستخدام المباني الأثرية في السياحة - رسالة ماجستير جامعة عين شمس - ١٩٩٧م .
٢١. لبنى عبد العزيز أحمد - الارتقاء بالنطاقات التراثية ذات القيمة - رسالة ماجستير - كلية الهندسة جامعة القاهرة - ٢٠٠١م .
٢٢. ماجد عزيز بطرس - دراسة تخطيطية لمدينة العصور الوسطى بصعيد مصر - رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ١٩٨٦م.

٢٣. مصطفى الشناوي - التحولات الحضرية للمناطق ذات القيمة التاريخية - رسالة دكتوراة - كلية الهندسة جامعة الأزهر - ٢٠٠١ م .
٢٤. مها سامي كامل - العوامل المؤثرة على اتجاهات النمو العمراني للمدن المصرية - رسالة ماجستير - كلية الهندسة جامعة القاهرة - ١٩٩٣ م .
٢٥. مهجة إمام إمبابي - اشكالية تحديد وتقسيم النطاقات التراثية ذات القيمة الطبيعية والثقافية - رسالة دكتوراة - كلية الهندسة جامعة القاهرة ٢٠٠٠ .
٢٦. نعمات أحمد نظمي - رسالة دكتوراة - كلية الهندسة جامعة عين شمس - ٢٠٠٤ م
٢٧. هالة عبد المنعم - تطوير المناطق التاريخية - رسالة ماجستير - كلية الهندسة جامعة الاسكندرية - ١٩٩١ م .
٢٨. هاندة أحمد حمدي - دور الصناعة في تشكيل نمط العمران في الدول النامية - رسالة دكتوراة - كلية الهندسة والتكنولوجيا - المطرية - جامعة حلوان - ١٩٩١ م .

المراجع الأجنبية

1. A.J.Watkins-The policies of urban economics -Beverly Hills-California-Sage publications-1980
2. Al-Radi, Selma & Steele, James ,Rehabilitation of Asila1964
3. Bardos, Anna,Hafsia quarter,Medina of Tunis, Tunisia .
4. Bertrand Renaud -National urbanization policy in developing countries-New York, 1981
5. Bianca, Stefano,Fez: Toward the rehabilitation of a great city, 1980
6. Bianca,Stefano, Conservation &Rehabilitation projects for the old city of Fez,
7. Bokhari,Abdulla Y .,Conservation in the historic district of Jeddah.
8. Brambilla, Roberto & Longo , Gianni, For pedestrian only ,New york,1977
9. C.Davidson,Cynthia&Serageldin,Ismail,Conservation of old Sanaa ,1995
10. Cantacuzino,Sherban,Hafsia quarter,1985 .
11. City & Region, A Geographical Interpretation-Dickinson,Robert E ,London 1966
12. Edgar M.Hoover & Frank Giaratani - An introduction to regional economics - New York -1984
13. Eunice,M.Lin ,Conservation of the old town of Jeddah
14. Eunice,M.Lin ,Rehabilitation &the cultural festival of Asila
15. F.Perroux - Note sur la nation de la pole de Groissine, 1955- translated in Lwington economic policy for development,1977
16. -J. Fredmann & William Alonso- Regional policy-Reading in theory & applications-The MIT Press- USA-1974
17. Kamil Khan Mumtaz -The Walled city of Lahore- 1983- Up grading &conservation
18. LTD-London-1973 Harry W. Richardson _Regional growth theory- The Macmillan press

19. O.M.Amos - Unbalanced regional growth & regional income inequality in the later stages of - development - in regional science & urban economics – 1988
20. Serageldin, Ismail & Lewcock, Ronald, workshop 2: conservation of the old city of Sanaa, p13, 83-
21. Serageldine, Ismail, Project finance, subsidization, & cost recovery, 1983
22. Tarek Abu-Zekry – City size distribution of regional cities & national development P.H.D.-Faculty of engineering-Cairo university-1989
23. The Hafsia-Tunis, Mimar, ,1985
24. The image of the cities, Kevin Lynch, The M.I.T. Press, Massachusetts Institute of Technology, Cambridge, .Massachusetts, and London, England.
25. The municipal Corporation in Copenhagen, Copenhagen Municipal plan, The Lord Mayor's Department, 1993
26. Vernon J. Henderson – Urban development: Theory, Fact & Illusion – Oxford, New York, Oxford University Press, 1988
27. Workshop report FSD1983, 84, The Royal Academy of Art School of Architecture, Foreign Department
28. www.Lexicorient.com
29. www.ovpm.org
30. Young, T. Luke, Conservation of the walled city of Sanaa Republic of Yemen.